

بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول

69



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

الازمة المالية الراهنة ونداعيانها على اقتصاديات الدول
- مع الإشارة لاقتصاد الجزائر -

من إعداد الباحث

الاسم و اللقب : نبيل بن عامر

- أستاذ مساعد -

الاسم و اللقب : الطيب قصاص

- أستاذ مساعد مكلف بالدروس -

الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على اقتصاديات الدول - مع الإشارة لاقتصاد الجزائر

summary

World economies are subject to serious consequences from the financial crisis and falling economic activity, the advanced economies recorded a decline by 7.5% in real GDP during the first quarter of 2008. May be the U.S. economy is the most affected by the severe financial tensions, the continuing decline in the real estate sector, and the Western Europe and developed countries in Asia were dealt heavy blows as a result of the collapse of world trade, coupled with the growing financial problems, and even emerging economies affected by the repercussions of the crisis, where was 4% GDP contraction in the first quarter of 2008, and moved the damage through the channels of financial and business, particularly the damage to East Asian countries and developing countries, is heavily dependent on exports of industrial and petroleum.

To address this crisis was a variety of policies and non-traditional to correct the fiscal imbalance by the financial crisis, has made some progress in the stability of financial markets, but did not succeed in restoring confidence, or halt the financial impact. This calls for reconsidering the mechanisms of the conduct of the global financial system, and requires us as countries experiencing economic and social underdevelopment, to get rid of a mode failure, and we recognize that there is no pre-judgment of the discovery of a third way, merely an audit of one money in the economy, lime-capitalist and Marxist , but to promote the economy to achieve the independent development, the development of self-reliant, long road strategy, define its objectives, and develop the minds of our plan, taking into account the internal necessities and the necessities of Foreign Affairs, and take into account the circumstances and aspirations of economic and social development.

ملخص

تعرضت اقتصاديات العالم لأثار جسيمة عن الأزمة المالية وهبوط النشاط الاقتصادي ، فقد سجلت الاقتصاديات المتقدمة تراجعاً بنسبة 7.5% في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2008 . قد يكون الاقتصاد الأمريكي الأكثر تضرراً من التوترات المالية الشديدة ، واستمرار الهبوط في قطاع العقار ، كما أن أوروبا الغربية وبلدان آسيا المتقدمة تلقت ضربات قاسية ، نتيجة انهيار التجارة العالمية ، إضافة إلى تزايد مشكلاتها المالية ، وحتى الاقتصاديات الصاعدة تضررت من تداعيات الأزمة، أين بلغ الانكماش الإجمالي 4% في الربع الأول من عام 2008 ، وانتقلت هذه الأضرار من خلال قنوات مالية وتجارية ، لا سيما الأضرار التي أصابت بلدان شرق آسيا و الدول النامية ، المعتمدة بشدة على الصادرات الصناعية و البترولية.

لمواجهة هذه الأزمة كانت سياسات متنوعة وغير تقليدية لتصحيح الاختلال المالي جراء الأزمة المالية ، حققت بعض التقدم في استقرار الأسواق المالية ، ولكنها لم تتجح في استعادة الثقة أو وقف التأثيرات المالية . وهذا ما يستدعي إعادة النظر في آليات تسيير النظام المالي العالمي ، كما يستوجب علينا كبلدان تعاني التخلف الاقتصادي و الاجتماعي ، أن نتخلص من عقدة التخلف ، وتسليماً المسبق بأن ليس هناك للاجتهد في اكتشاف طريق ثالث ، سوى مجرد المراجعة لوظيفة المال في الاقتصاد ، بلونيه الرأسمالي و الماركسي، بل النهوض بالاقتصاد بتحقيق التنمية المستقلة ، تنمية معتمدة على الذات ، تسطر إستراتيجيتها ، وتحدد أهدافها ، وتضع خططها عقول من بيننا ، تأخذ بالاعتبار الضرورات الداخلية و الضرورات الخارجية ، و تراعي في ذلك ظروفنا وتطلعاتنا الاقتصادية و الاجتماعية .

مقدمة

شهد الوضع الاقتصادي العالمي تدهوراً سريعاً في أعقاب اتساع الأزمة المالية بشكل هائل في شهر سبتمبر 2008 . بعجز احد بنوك الاستثمار الأمريكية الكبيرة (ليمان برانرز) عن سداد ديونه ، وإنقاذ أكبر شركة تأمين في الولايات المتحدة AIG ، والتدخل في مجموعة من المؤسسات الأخرى ذات الأهمية النظامية في الولايات المتحدة وفي أوروبا. وبهذا تكون قد دخلت مرحلة جديدة تسودها الاضطرابات ، و اهتزاز كبير في الثقة بالمؤسسات و الأسواق المالية العالمية . وحتى مع اتخاذ خطوات حاسمة لاستعادة صحة القطاع المالي ومواصلة استخدام روافع السياسة الاقتصادية الكلية لدعم الطلب الكلي ، يتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي العالمي إلى 1.3% في عام 2009 ، ويمثل هذا أعمق ركود يمر به الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبفارق كبير عن آخر حالات الركود السابقة ، وإضافة إلى ذلك أصبح هبوط النشاط الاقتصادي عالمي النطاق بحق . ومن المتوقع هبوط نصيب الفرد من الناتج في البلدان التي تمثل

ثلاثة أرباع الاقتصاد العالمي . وان كان ينتظر أن يعاود النمو الارتفاع في عام 2010 ، بمعدل 1.9% إلا أنه معدل بطيء مقارنة بحالات التعافي السابقة .

والأهم من ذلك، أن المخاوف المتنامية بشأن مستوى الملاءة قد أدت إلى سلسلة متزايدة من حالات الإفلاس ، وعمليات الاندماج الجبري ، و تعرض أسواق المعاملات بين البنوك إلى الإغلاق تقريبا من جراء تلاشي الثقة ، وحالات التدخل الحكومي في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية ، وكل ذلك يستوجب إعادة تشكيل المشهد المالي العالمي . وهنا نتساءل : ما طبيعة ومسببات الأزمة المالية الراهنة؟ وما تداعياتها على الاقتصاد العالمية؟ وكيف تأثر الاقتصاد الجزائري بها و ما هي التحديات ؟ ، وهذا ما سيتم التطرق إليه ضمن عناصر المداخلة التالية :

I. النظام الاقتصادي الرأسمالي : الأزمات لا تنتهي

II. الأزمة المالية و الاقتصادية الراهنة : تشخيص لطبيعتها وتدقيق في أسبابها

III. الأزمة المالية و الاقتصادية الراهنة : تداعياتها على اقتصاديات الدول و تحديات تواجه الاقتصاد الجزائري

I. النظام الاقتصادي الرأسمالي : الأزمات لا تنتهي

يرى بعض الاقتصاديين وواضعي السياسة الاقتصادية ، أن الاضطرابات المالية التي بدأت ،منتصف 2007، أسوء صدمة مالية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بل ويؤكد البعض أنها الأسوأ منذ الأزمة المالية 1930 .

الأزمة الراهنة ليست سوى حلقة ضمن سلسلة طويلة للأزمات التي دأب هذا النظام على إفرازها ، فالأزمات ظاهرة معتادة في النظام الرأسمالي ، وليست الأزمة الحالية أول الأزمات ، كما أنها لن تكون آخرها إلا إذا انهار هذا النظام وطويت صفحاته ، وإذا كان الحديث يتكرر كثيرا عن أزمة الثلاثينات من القرن العشرين ، فليس ذلك إلا لضخامة تلك الأزمة وفضاعتها ، والتوجس من أن تفضي الأزمة الحالية إلى فاجعة مماثلة ، لكن الحقيقة التي لا مراء فيها أن سجل الرأسمالية حافل بالأزمات، كثيرة هي وان تفاوتت في شدتها ووطأتها الاقتصادية و الاجتماعية¹.¹ الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري (الأزمة Crisis ، الكساد Depression ، الانتعاش Recovery ، الازدهار و التوسع Prosperity) ، ومازالت الدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده ، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر الأزمة ، ثم يعود فينهض من الركود إلى الانتعاش . وكثيرا ما يطرح السؤال : هل استطاعت الرأسمالية أن تسيطر على الدورة الاقتصادية بحيث تستبعد هذه الأزمة ؟²

كان من السمات المميزة و المهمة للنظام الكلاسيكي ، افتقاره إلى نظرية عن حالات الكساد . وليس ذلك مستغربا لأن هذا النظام ، يستبعد بطبيعته وجود أسباب تؤدي إلى الكساد ، وكانت حالة التوازن التي يعود إليها الاقتصاد من تلقاء نفسه هي حالة العمالة الكاملة ،وتلك هي النتيجة التي من المحتوم أن تؤدي إليها التحركات في الأجور و الأسعار ، فكان هناك " قانون ساي " ، الذي نص في أوضح عبارة أن الكساد (فائض في الإنتاج) لا يمكن أن يحدث ، ولا يمكن أن يؤمن بغير ذلك غير الجهلة - وأحيانا تستخدم كلمة أشد وهي " المعاتيه " - ، وأن كل الباحثين الاقتصاديين ذوي السمعة الحسنة يعرفون أنه يأتي من الإنتاج في أي وقت تدفق القوة الشرائية ، التي هي بطبيعتها كافية لشراء ما ينتج، ومن كل هذا كانت هناك نتيجة أخرى واضحة هي : أنه لا يمكن أن يكون هناك علاج للكساد ، لأنه مستبعد على أساس نظري ، فالأطباء مهما بلغت

شهرتهم ليس لديهم علاج لمرض لا يمكن أن يوجد . هل يعني هذا أنه لم تكن هناك دراسة للدورة الاقتصادية ؟

لقد كانت هذه الدراسة ، ولكن لا دراستها ، و لا التعليم المتعلق بها ، كان جزءا من الجوهر المحوري للفكر الاقتصادي ، وإنما كان خطأ مستقلا في البحث و التعليم يطلق عليه اسم " الدورات الاقتصادية " أو "الدورات" فحسب ، ولم يكن هنا اتفاق على أسباب التقلبات الاقتصادية ، وكان من الحجج التي قدمت لتفسيرها ، دون أن تلقى تأييدا كاملا ، أنها نتيجة للكلف الشمسي ، أو أنها تحدث بسبب دورات أخرى للطقس ، أو على الأرجح أن السبب هو نوبات المضاربة المتكرر ، أو أنها فترات من التوسع المعتمد على سهولة الاقتراض من البنوك المتساهلة ، وما يعقب ذلك حتما من انكماش عند المطالبة بسداد القروض ، أو عندما يحين سداد الأذونات بالأموال الصعبة غير المتوفرة ، أو أنها ارتبطت بنقص المعروض من النقود ، وما يرتبط بذلك من انكماش في الأسعار وتراجع في الطاقة الإنتاجية .

وكما هو الحال بالنسبة للكلف الشمسي ، أو ظروف الطقس التي لا يستطيع الباحث الاقتصادي أن يفعل شيئا ، لتصحيح الوضع ، فكذلك لا يستطيع أن يفعل شيئا وقت الأزمات المالية التي يُعترف بها بعد وقوعها .

عندما وقع " الكساد الكبير" بعد انهيار بورصة الأوراق المالية في أكتوبر 1929 - ، وما هي إلا أزمة من مسلسل أزمات مالية مر بها الاقتصاد الأمريكي عام : 1844 ، 1857 ، 1873 ، 1890 ، 1893 ، 1907 - ، كان موقف الاقتصاديين المؤمنين بالتراث الكلاسيكي آنذاك ، أي كل الاقتصاديين تقريبا ، هو التزام الصمت، وان الأمر يتطلب الترقب و الانتظار ، فالكساد يجب أن يترك حتى ينتهي من تلقاء نفسه ، ذلك هو السبيل الوحيد لعلاج ، لأن السبب هو تراكم نوع من السموم في النظام ، و المشاق الناتجة عنه هي التي تخرج تلك السموم ، و تعيد الاقتصاد إلى عافيته وسلامته ، فالانتعاش لا يكون صحيحا إلا إذا جاء من تلقاء نفسه.³ بيد أن الانهيار الاقتصادي الذي عم كل العالم ، قد انتقص بشكل واضح من هبة مفهوم التوازن التلقائي ، ومن هبة اليد الخفية التي تنظم الأمور على نحو هارموني ، ومن مقولات الحرية الاقتصادية وضمان التوظيف الكامل ، لقد كان الاقتصاديون النيوكلاسيك في واد، و الواقع الذي يemor بالتناقضات Paradox في واد آخر .⁴ فهل صبرت الدولة على وقوفها كتقترح؟

خلال سنوات الكساد لم تقف حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية ، موقف اللامبالاة ، أو المنفرج على الأمور، وهي ترى التدهور الهائل الذي يحدث في مستويات الإنتاج و الدخول و العمالة ، بل اندفعت بكل قواها ، وفي حدود رؤيتها للزامة ، لتطبق سياسات جديدة لم تألفها الرأسمالية من قبل ، وهي سياسات انطوت على التدخل لجهاز الدولة في النشاط الاقتصادي (زيادة الإنفاق عن طريق السياسة المالية لتنشيط الطلب العام) - نفس موقف الدول اليوم أمام أزمة 2008 ، و كأن التاريخ يعيد نفسه وإن لم يكن متطابقا - ، فكانت في ذلك أسبق بكثير من فكر كينز نفسه ، الذي قدم فيما بعد التبرير النظري لهذا التدخل .⁵ باختصار، جاءت نظرية كينز - بعثت من رماد الكساد الكبير - التي هزت هيكل الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ، حينما أوضح عدم صحة الدعائم النظرية التي قام عليها هذا الهيكل ، وآليات توازنه وانفصالها تماما عن واقع الرأسمالية التي عايشها آنذاك ، وخاصة واقع الكساد و البطالة . غير أن كينز وهو يهدم هذا الهيكل لم يستطع أن يقيم هيكلًا أكثر قوة من الهيكل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي ، بسبب العيوب الكثيرة التي شابته نظريته ، وهو الأمر الذي

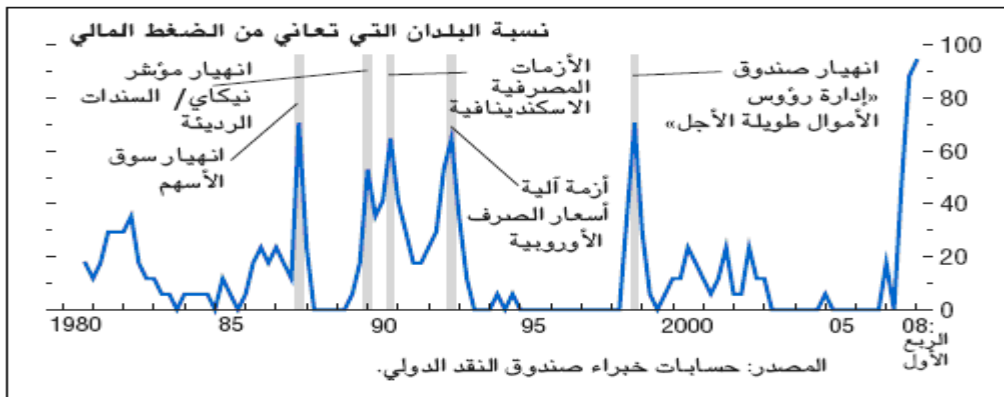
أثبتته واقع الرأسمالية منذ بداية السبعينات و حتى الآن ، وأسهم من ثم في موت النظرية العامة وانزوائها الآن في إحدى زوايا الفكر الاقتصادي⁶.

وتوالى الأزمات على النظام الرأسمالي، إذ تعرض إلى 38 أزمة مالية في 26 سنة من سنة 1945 إلى 1971 . كما أن 139 أزمة مالية قد أصابت هذا النظام في 24 سنة من 1973 إلى 1997 (منها 44 وقعت في

البلدان ذات الدخل المرتفع) ، كما كان معدل تكرار الأزمات منذ 1914 ضعف ما كان عليه قبلها⁷. وطبقا لصندوق النقد الدولي وقعت 124 أزمة مصرفية منظومية خلال 37 سنة من 1970 إلى 2007. وتشير الإحصاءات أن الاقتصاد الأمريكي قد تعرض منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين ، إلى أزمة انكماش أو ركود كل ست سنوات ، مع استمرار الأزمة نحو عشرة شهور في المتوسط⁸. كما أنه تم تحديد 113 نوبة من نوبات الضغط المالي⁹ على مدار الثلاثين سنة الماضية في السبعة عشر بلدا - عينة من بلدان تم اختيارها -¹⁰ ، وكان من بين هذه النوبات ، 43 نوبة مدفوعة أساسا بضغط في القطاع المصرفي (أي أن المتغيرات المصرفية كانت المسؤولة عن معظم الزيادة في مؤشر الضغوط المالية)، و 50 نوبة كانت تعكس أساسا اضطرابات في سوق الأسهم، و 20 نوبة ترجع في الأساس لاضطرابات في سوق النقد الأجنبي، وفي بعض الحالات انتقلت الضغوط في نهاية الأمر من أحد قطاعات النظام المالي إلى قطاعات أخرى . فعلى سبيل المثال ، في 17 نوبة من النوبات السبعين التي عكست ضغوطا بالأساس في أسواق الأسهم أو أسواق النقد الأجنبي، كانت المتغيرات المصرفية مسؤولة عن ثلث مستويات الذروة على الأقل في مؤشر الضغوط المالية.

وبخصوص الأزمة المالية الراهنة ، التي بدأت في 2007 ، فإنها تتسم ببعد عالمي كبير، بحيث أثرت بالفعل في كل البلدان التي اشتملت عليها العين (انظر الشكل البياني أدناه) ، ومن بين النوبات السابقة التي أثرت في آن واحد على غالبية البلدان التي اشتملت عليها العينة، انهيار سوق الأسهم في عام 1987 ، وانهيار مؤشر نيكاي/السندات الرديئة في أواخر الثمانينات ، والأزمات المصرفية الاسكندنافية في 1990 ، وأزمة آلية أسعار الصرف الأوروبية في 1992 ، وكلها تتوافق مع حالات صدمات السياسة النقدية ، ولا ترتبط بعلاقة تبادلية مع صدمات أخرى¹¹.

الشكل البياني 01: فترات ونسبة البلدان - من العينة - التي عانت من نوبات ضغط مالي



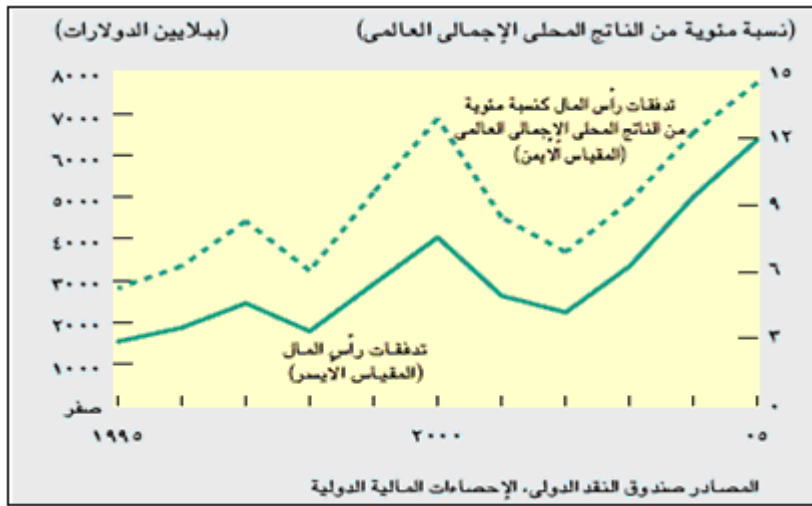
كما سبق وأشرنا من أن الأزمة الحالية كانت الأوسع نطاقا ، أسفرت عن اهتزاز كبير في الثقة بالمؤسسات و الأسواق المالية العالمية ، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن طبيعتها وأسبابها ، وهل أنها منحصرة بالقطاع المالي ، أم تتعداه إلى القطاع الحقيقي ؟

II. الأزمة المالية العالمية : تشخيص لطبيعتها وتدقيق في أسبابها

1. طبيعة الأزمة المالية الراهنة

قد تكون بداية الأزمة انطلقت مع إعلان مؤسسة مالية أمريكية عملاقة ، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وإنقاذ أكبر شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية AIG ، و التدخل في مجموعة من المؤسسات الأخرى ذات الأهمية النظامية في الولايات المتحدة وفي أوروبا ، وهذه كانت بداية وإعلان رمزي عن الأزمة المالية ، فالحقيقة أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي ، وبعض دول العالم منذ أوائل العقد الجاري ، أين عرفت أسواق العقار انتعاشا ، بالولايات المتحدة والعديد من اقتصاديات أوروبا الغربية ، نتيجة هبوط أسعار الفائدة الحقيقية ، وقوة النمو وفي بعض الحالات سرعة الهجرة الوافدة . دون ما إغفال الزيادة الحادة في إجمالي المدخرات التي يجري توجيهها نحو الأدوات المالية عبر الحدود - تدفقات رأس المال - ، فقد تجاوزت هذه التدفقات بما في ذلك الديون ، وأسهم رأس مال المحافظ ، و التمويل المستند للاستثمار المباشر 6 تريليون دولار في عام 2005 . (لاحظ الشكل البياني 02)

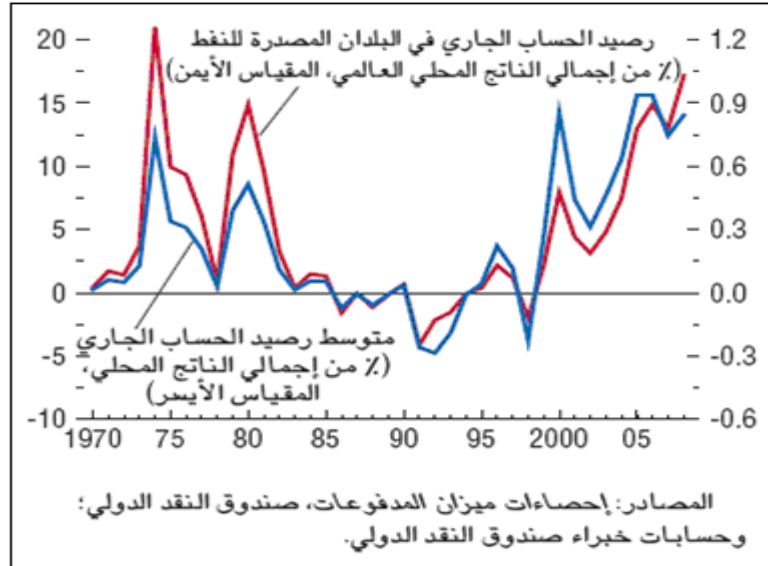
شكل البياني 02 : ارتفاع تدفقات رأس المال العالمي للفترة 1995-2005



حصلت الولايات المتحدة بين عامي 2000 و 2008 على 5.7 تريليون دولار من الخارج للاستثمار ، أي ما يعادل أكثر من 40 % من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام 2007. وخلال نفس الفترة حصلت بريطانيا وإيرلندا على نحو خمس GDP لكل منها ، وأسبانيا على قرابة 50 % من GDP في سنة 2007 - للإشارة هذه الدول عرفت فقاعات إسكان ضخمة - .¹²

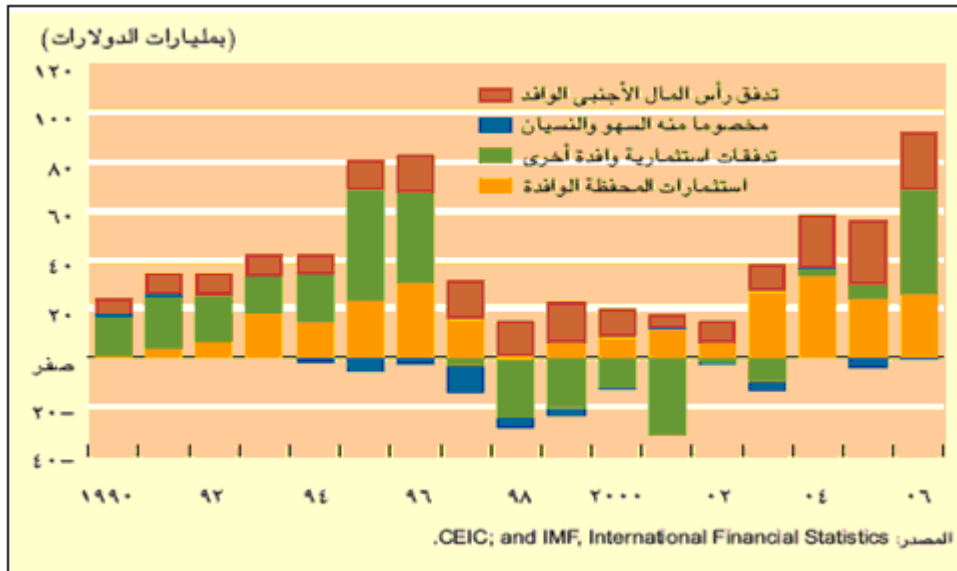
من أين تأتي هذه الأموال ؟ مصدرها احتياطات البنوك المركزية ، وأموال الثروات السيادية ، نتيجة فوائض الحساب الجاري الكبير في بعض الدول ، ولدى مصدري النفط .¹³ وللإشارة ارتفع حاصل الحسابات الجارية لهذه البلدان خلال الفترة 2002-2007 ، من أقل من 90 مليار دولار (0.3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي) إلى نحو 500 مليار دولار (0.9% من إجمالي الناتج المحلي العالمي) ، و الشكل البياني 03 ، يظهر سلوك الحساب الجاري للدول المصدرة للنفط .¹⁴ بحق هي مفارقة ، أن تنتقل الأموال من الدول النامية والفقير إلى دول أكثر تطورا و ثراء مادي - تتحدى الجاذبية - ، غير أن التعمق في الدراسة يوجد ما يبررها .¹⁵

الشكل البياني 03 : سلوك الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط



ولعل هذا كان إشارة إنذار مبكر للازمة . كيف ذلك ؟ إذا ما رجعنا إلى الأزمة الآسيوية عام 1997 ، نجد أنه قبل الأزمة بعامين تصاعد تدفق رأس المال للمنطقة بصورة كبيرة (لاحظ الشكل البياني 04)، وأدى هذا بدوره إلى ارتفاع حاد في الإقراض المصرفي و اقتراض الشركات ، واشترى المستثمرين الأجانب الأوراق المالية الآسيوية مرتفعة العائد ، أو صكوك الديون الأمريكية المقومة بالدولار ، مفترضين أن الاقتصاديات الآسيوية ستواصل نموها السريع ، وأن ربط العملات بالدولار سيستمر لما لا نهاية ، فكانت معايير الائتمانية متساهلة ، وسجل حجم الائتمان نمواً سريعاً ، عاصره زيادة سريعة في أسعار أصول الممتلكات.¹⁶

الشكل البياني 04 : قبل وقوع الأزمة المالية الآسيوية بعامين ، زاد تدفق رأس المال للمنطقة بصورة كبيرة .



وبنفس الصورة ، فقد أدى التدفقات المتصاعدة لرأس المال إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى وفرة في السيولة ، أضف إلى ذلك الإبقاء على أسس السياسة النقدية متساهلة للغاية ، بغية التصدي لمخاوف الانكماش في أعقاب أزمة تكنولوجيا المعلومات في أوائل العقد الجاري.¹⁷ كل ذلك دفع إلى انخفاضات كبيرة في أسعار الفائدة ، ومن ثم خلق اتجاهها عاماً نحو الإقراض الرخيص ، وتوسع في الائتمان المقدم . (لاحظ الشكل البياني

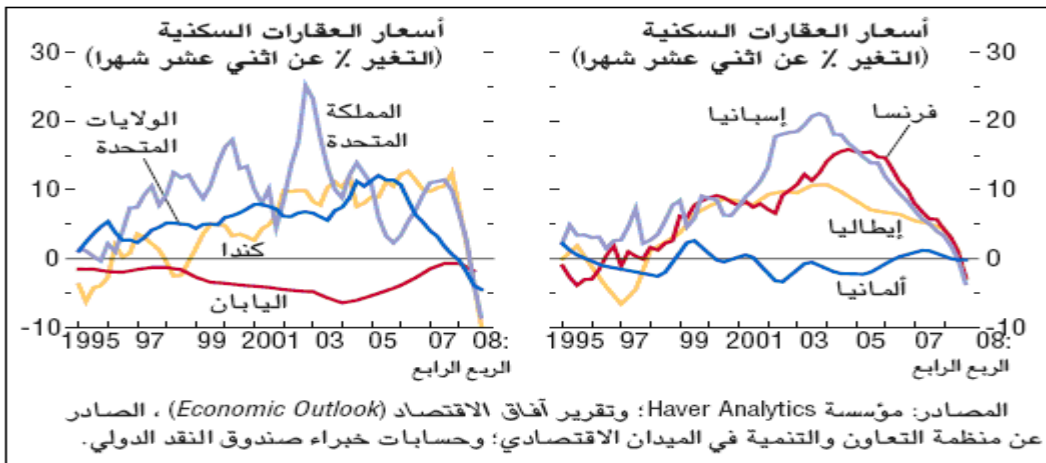
أدناه، كيف أن أسعار الفائدة انخفضت كثيرا بشكل لم يكن متوقعا أو مفهوما في الفترة من 2000 إلى منتصف (2004).

الشكل البياني 05 : تطورات أسعار الفائدة الحقيقية و الاسمية قصيرة الأجل



إن الانخفاض الشديد في سعر الفائدة يعني طبعا سياسة نقدية توسعية ، وهذا التوسع في النقد يؤدي في نهاية المطاف إلى تضخم نقدي إما بشكل عام وإما في أسواق معينة ، وقد نال سوق العقار نصيبا كبيرا منه .¹⁸ كما أن هذا التوسع ، لا سيما في الولايات المتحدة ، كان مدفوعا أيضا بظهور أساليب تمويلية جديدة تستند إلى التوريق ، و إلى استمرار ضعف معايير الإقراض .¹⁹ أخذت أسعار العقار ترتفع لتصل قممها في الربع الثاني من عام 2006- ارتفعت أسعار الممتلكات بـ 50% بين سنتي 2001/2006 - ، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر ، سواء في الولايات المتحد أو في غيرها من دول العالم ، مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة . (لا حظ الشكل البياني أدناه، يظهر نسب التغير في أسعار العقارات السكنية)

الشكل البياني 06 : تغيرات أسعار العقارات السكنية

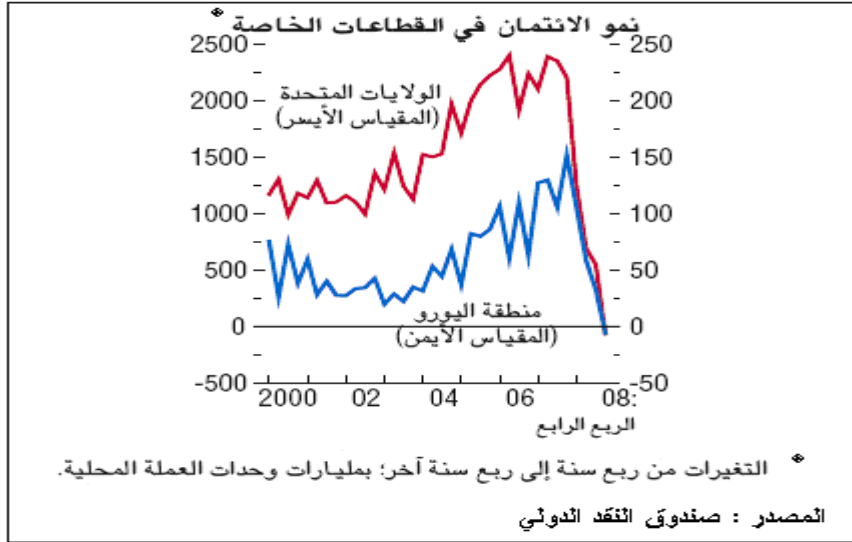


الأمر الذي أدى إلى إقبال الأفراد و الشركات لشراء المساكن و العقارات ، بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك و ازداد التوسع ، والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة، وغير القادرين عن السداد ، والمسماة بالقروض "متدنية الجودة" ، وذلك

حتى دون التحقق من قدرتهم على السداد ، أو حتى الاستعلاء من هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال . (انظر

نمو الائتمان في القطاعات الخاصة ،ضمن الشكل البياني 07)

الشكل البياني 07 : تطورات حجم الائتمان المقدم إلى القطاعات الخاصة



مع حلول عام 2006 ، كانت القروض العقارية عالية المخاطر تشكل أكثر من 40% من القروض العقارية الجديدة في الولايات المتحدة ، ووصل التمويل العقاري إلى حالة التشبع ، وازداد الأمر سوءًا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض وارتفعت أسعار الفائدة (انظر الشكل البياني 05) ، وتوقفت أسعار العقارات عن الصعود ، حيث انخفضت أسعار العقارات الاسمية بنسبة 1.4% خلال 6 أشهر في سنة 2006 (انظر الشكل البياني 06) ، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، النسبة العظمى من الديون المتعثرة هي للفقراء ولمتوسطي الدخل ، فازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد ، لتصل إلى حوالي 93% وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات. ومما ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية (تجميع القروض العقارية المتشابهة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية العقارية الأخرى ، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين ، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها) ، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك ، والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم - علقته قرابة 70 شركة رهن عقارية أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع - ، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي ، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم .²⁰

2. واقع القطاع الحقيقي قبل الأزمة

إن تصور الأزمة على أنها مجرد أزمة مالية بدأت بالإفراط في منح الائتمان ، و تطورت مع تعثر

الكثير من المقترضين ، أدى إلى شح الائتمان المتاح للمؤسسات المالية و من ثم للمؤسسات الإنتاجية، مما أفضى إلى أزمة اقتصادية ، هو تصور غير دقيق و إن لم يخلُ من الصواب . إذ أن الفهم الدقيق لازمة يستوجب ألا نقف عند القطاع المالي وحده ، ويحتم النظر أيضا إلى أوضاع القطاع الحقيقي ، الذي يفترض تكامله مع القطاع المالي في إطار نظام اقتصاد رأسمالي ، كما يلزم النظر أيضا في الأسباب التي يحتمل أن تكون قد نشأت في السياق العام الذي تعمل فيه الاقتصاديات الرأسمالية في العقدين الأخيرين ، وهو سياق التحرر المالي ونظام أسعار الصرف المعومة و العولمة الاقتصادية ، أين فتح الباب أمام تحركات الأموال عبر الحدود ، وابتعاد الدولة عن التدخل في الأسواق ، وإزالة القيود على الائتمان و أسعار الفائدة ، وكذلك إلغاء القيود على أسعار الصرف .²¹ و إن كانت العولمة عجّلت خطى النمو الاقتصادي في منطقة جنوب آسيا، وأسهمت في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء في عقود السنوات الثلاثة الماضية ، غير أن الأزمة العالمية الحالية يمكن أن تغيّر العولمة نفسها، وذلك مع تكيف البلدان المتقدمة مع الاختلالات العالمية التي أسهمت في حدوث الأزمة ، وجوانب العولمة الثلاثة - التدفقات المالية، وتدفقات التجارة، وإدارة الاقتصاد - يمكن أن لا تظل على

حالتها في المستقبل. وهنا يشعر بعض وزراء المالية بالقلق تجاه ما إذا كانت تغيّرات العولمة ستساعد أم تعيق خطى الانتعاش .²²

والحق أن مقدمات الأزمة الراهنة تظهر بجلاء ، أن القطاع المالي قد انفصل عن القطاع الحقيقي ، وصار له وجود مستقل نسبيا ، بمعنى أن المال راح يدور في القطاع المالي دورات متعددة لا تخدم الإنتاج من قريب أو بعيد ، وإنما تخدم أغراض المضاربين و المقامرين المتعاطشين للأرباح الضخمة دون جهد ، بل دون التنازل عن الكثير من أرصدهم النقدية ، ومما زاد خطورة الوضع أن الوسطاء الماليين لم يقتنعوا بالاتجار لحساب عملائهم ، وراحوا يتاجرون لحسابهم الشخصي ، و كان كل هذا يحدث في ظل غياب إجراءات كافية للرقابة والضبط ، أو التراخي في تطبيقها إن وجدت ، و التقاعس عن تطبيق الضوابط التقييمية على ملائمة المؤسسات الائتمانية و آليات عملها . وهنا مفارقة أظهرتها الأزمة الراهنة ، أن من لا يكفون عن الضغط على الدول النامية لتبني الحوكمة *governance* ، وتطبيق معاييرها على الشركات والحكومات و المجتمع المدني ، كانوا يغضون الطرف عن هذا كله ، وسمحوا للحكومة أن تأخذ إجازة في بلادهم ، وكأنهم قد نصحوا ونسوا أنفسهم . ومن بين الملاحظات على الاقتصاد الأمريكي ، قبل سنة الإعلان عن الأزمة المالية ، أنه عانى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ، وعجز في الميزان الجاري بلغ 731 مليار دولار في سنة 2007 (5% من الناتج المحلي الإجمالي) ، و ارتفاع في إجمالي المديونية الخارجية وصلت 8.4 تريليون دولار لنفس السنة (61% من GDP) ، في المقابل تزايد الإنفاق إلى مستوى يتجاوز الطاقة الفعلية للاقتصاد الأمريكي ، وصار تمويل هذا التوسع بالاستدانة ، سمة مميزة للحكومة و للأسر، فقد زادت نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 150% في عام 1970 إلى 233% عام 1990 ، ثم إلى 268% عام 2000 ، واستمرت هذه النسبة في التزايد حتى بلغت 346% عام 2007، ويلاحظ أن نصيب القطاع المالي في إجمالي الدين شهد زيادة ضخمة من 6.7% عام 1970 إلى 33.5% عام 2007 ، بينما أنصبة القطاعات الأخرى خلال تلك الفترة من 33.3% إلى 28.9% بالنسبة للقطاع العائلي ، ومن 33.3% إلى 22.2%

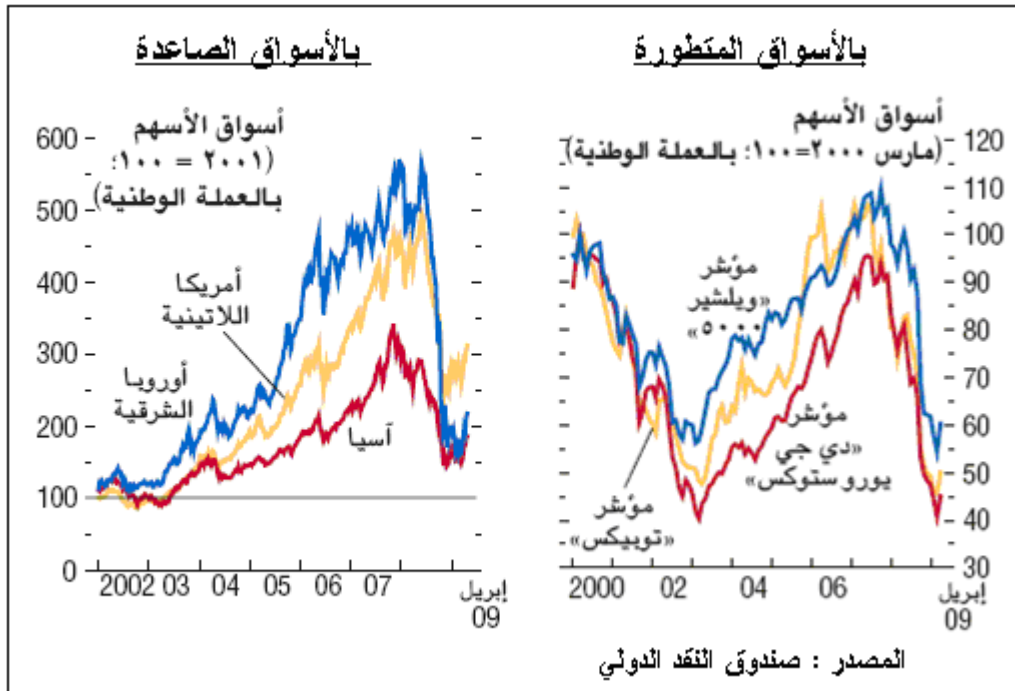
بالنسبة لقطاع الأعمال غير المالي ، ومن 26.7% إلى 15.3% بالنسبة للحكومة ، ومع ذلك تحققت زيادة ملحوظة في نسبة مديونية القطاعات جميعها إلى GDP خلال الفترة من 1970 إلى 2007 ، وكانت أكبر زيادة في القطاع المالي ، حيث ارتفعت هذه النسبة من 10% إلى 116% ، وزادت النسبة من 50% إلى 100% للقطاع العائلي ، ومن 50% إلى 77% لقطاع الأعمال غير المالي ، ومن 40% إلى 53% للحكومة ²³. فكان من المحتم مع استمرار هذا الوضع غير القابل للاستدامة أن يتعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة ، وهو ما حدث بالفعل .

III . الأزمة المالية الراهنة : تداعياتها على اقتصاديات الدول و تحديات تواجه اقتصاد الجزائر

1. تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي حسب صندوق النقد الدولي ²⁴

على الرغم من أن العالم تقادى حالة الانهيار الاقتصادي ، بفضل الجهود الحازمة التي بذلت للتصدي للأزمة، فإن هذا التصاعد الحاد في الضغوط المالية وجه ضربة إلى الاقتصاد العالمي، عن طريق مجموعة من القنوات. فالضائقة الائتمانية التي سببتها الضغوط التي أحدثتها تخفيض نسب التمويل بالديون وانهيار تكنولوجيا التوريق سبباً ضرراً طال حتى مقترضى القطاع الخاص ، الذين يتمتعون بأعلى المراتب الائتمانية. أما الهبوط الحاد في أسواق الأسهم، واستمرار انكماش فقاعات سوق العقار ، فقد سببا خسائر ضخمة في ثروة قطاع الأسر. وقد جاءت هذه التطورات، في جانب منها، نتيجة للتعديلات الحتمية من أجل تصحيح التجاوزات السابقة ، وحالات الإخفاق التكنولوجي الشبيهة بالحالات التي سببت أزمة الدوت كوم (الانترنت) . (كما يوضحه الشكل البياني)

الشكل البياني 08 : تقلبات قيمة الأسهم بالأسواق المالية

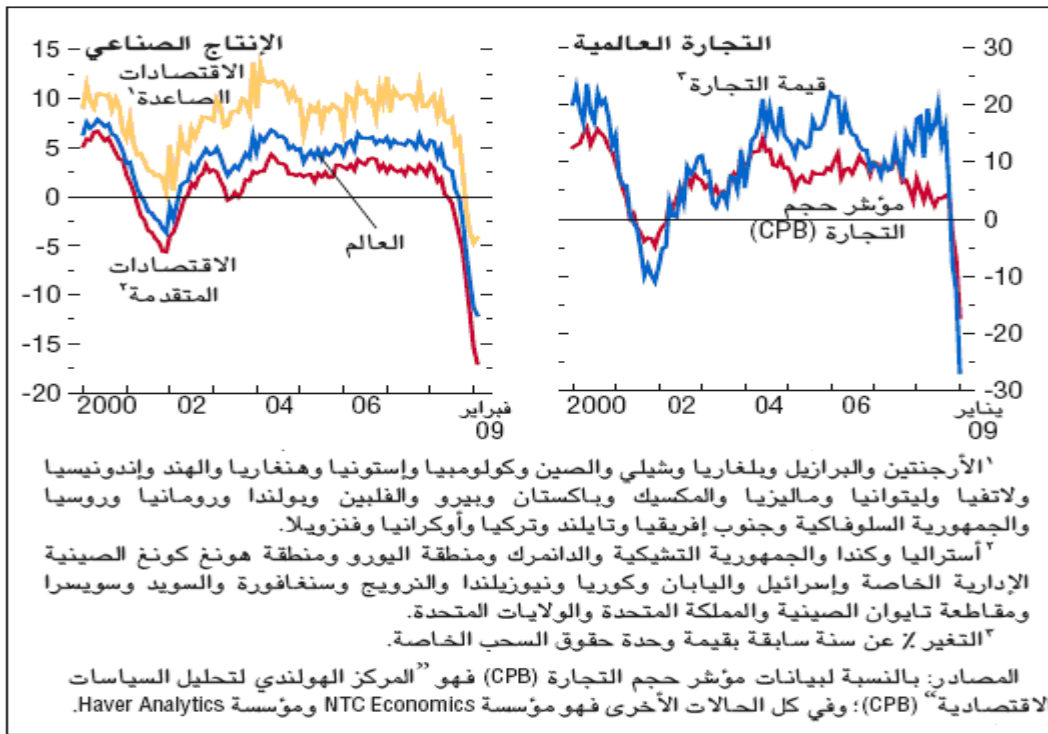


و نظرا لأن التجاوزات والإخفاقات أصابت صلب الجهاز المصرفي، فقد انتقلت المضاعفات بسرعة إلى كل القطاعات ، وإلى كل البلدان في الاقتصاد العالمي . بسبب اشتداد الترابط بين المتغيرات الاقتصادية الحقيقية و

المالية بشكل معاكس ، فضلا على ذلك، زادت شدة الضربات إلى حد كبير من جراء انهيار ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين ، بسبب الشكوك المتزايدة المحيطة بالاحتمالات الاقتصادية المنتظرة ، واستمرار عدم اليقين المحيط بالاستجابات على مستوى السياسات. وهكذا، فقد أصبح التأثير على النشاط الاقتصادي محسوسا بسرعة وعلى نطاق واسع .

أين هبط الإنتاج الصناعي، وتجارة البضائع العامة هبوطا حادا في الربع الأخير من عام 2008 ، واستمر في الهبوط السريع في أوائل عام 2009 في الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة على السواء ، حيث تدهورت مشتريات السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المعمرة، كالسيارات والإلكترونيات، بشدة من جراء اضطراب الائتمان واستمرار تزايد القلق، وبدأت المخزونات في التراكم السريع. (انظر الشكل البياني أدناه)

الشكل البياني 09 : تطورات التجارة العالمية و الإنتاج الصناعي



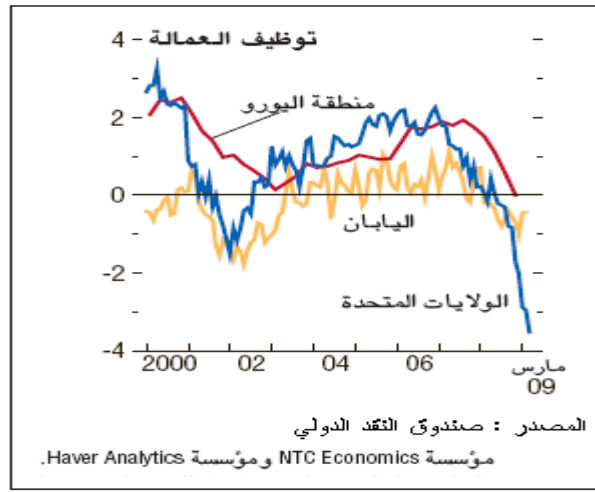
بصفة عام، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي العالمي، انكمش بمعدل مثير للخوف بلغ 6.25% (محسوبا على أساس سنوي) في الربع الأخير من عام 2008 ، وهو نقلة كبيرة من معدل النمو البالغ 4% المتحقق في العام السابق، و أنه هبط بنفس السرعة تقريبا في الربع الأول من عام 2009. كما شهدت الاقتصاديات المتقدمة هبوطا غير مسبوق بلغ معدله 7.5% في الربع الأخير من عام 2008 ، وبات معظم هذه الاقتصاديات يعاني من حالة ركود اقتصادي عميق .

ورغم أن الاقتصاد الأمريكي قد يكون عانى على وجه الخصوص من ضغوط مالية كثيفة ، ومن التراجع المستمر في قطاع العقار ، فإن أوروبا الغربية وبلدا آسيا المتقدمة تعرضتا لضربة شديدة من جراء انهيار التجارة، وكذلك من تفاقم مشكلاتها المالية الذاتية ، ومن تصحيحات قطاعات العقار في بعض الأسواق القومية . كما عانت الاقتصاديات الصاعدة هي الأخرى، حيث شهدت انكماشا بلغ معدله 4% في الربع الأخير من حيث الإجمالي من

عام 2008 ، وقد وقع الضرر عن طريق القناة المالية، وقناة التجارة في آن واحد ، أين هبط النشاط الاقتصادي في اقتصاديات شرق آسيا التي تعتمد اعتمادا شديدا على صادرات الصناعة التحويلية هبوطا حادا، وإن كانت حالة الهبوط الاقتصادي في الصين والهند قد خفت بعض الشيء ، نظرا لانخفاض حصص قطاعي الصادرات من الإنتاج المحلي لدى كل منهما ، ولكون الطلب المحلي في اقتصاديهما أكثر صمودا . كما تأثرت أوروبا الصاعدة بسبب شدة الاعتماد على التمويل الخارجي و صادرات الصناعة التحويلية.

غير أن بعض المؤشرات الأولية تشير إلى أن معدل الانكماش بدأ في التراجع المحدود . فقد تحسنت ثقة دوائر الأعمال تحسنا طفيفا، وهناك دلائل على عودة الاستقرار التدريجي في مشتريات المستهلكين، يدعمها الهامش الوقائي الذي وفره انخفاض أسعار السلع الأولية وتوقعات الحصول على الدعم من السياسات الاقتصادية الكلية . إلا أن توظيف العمالة لا يزال يهبط بوتيرة سريعة، لا سيما في الولايات المتحدة.

الشكل البياني 10: تطورات معدلات التوظيف في كل من الولايات المتحدة و اليابان ومنطقة اليورو

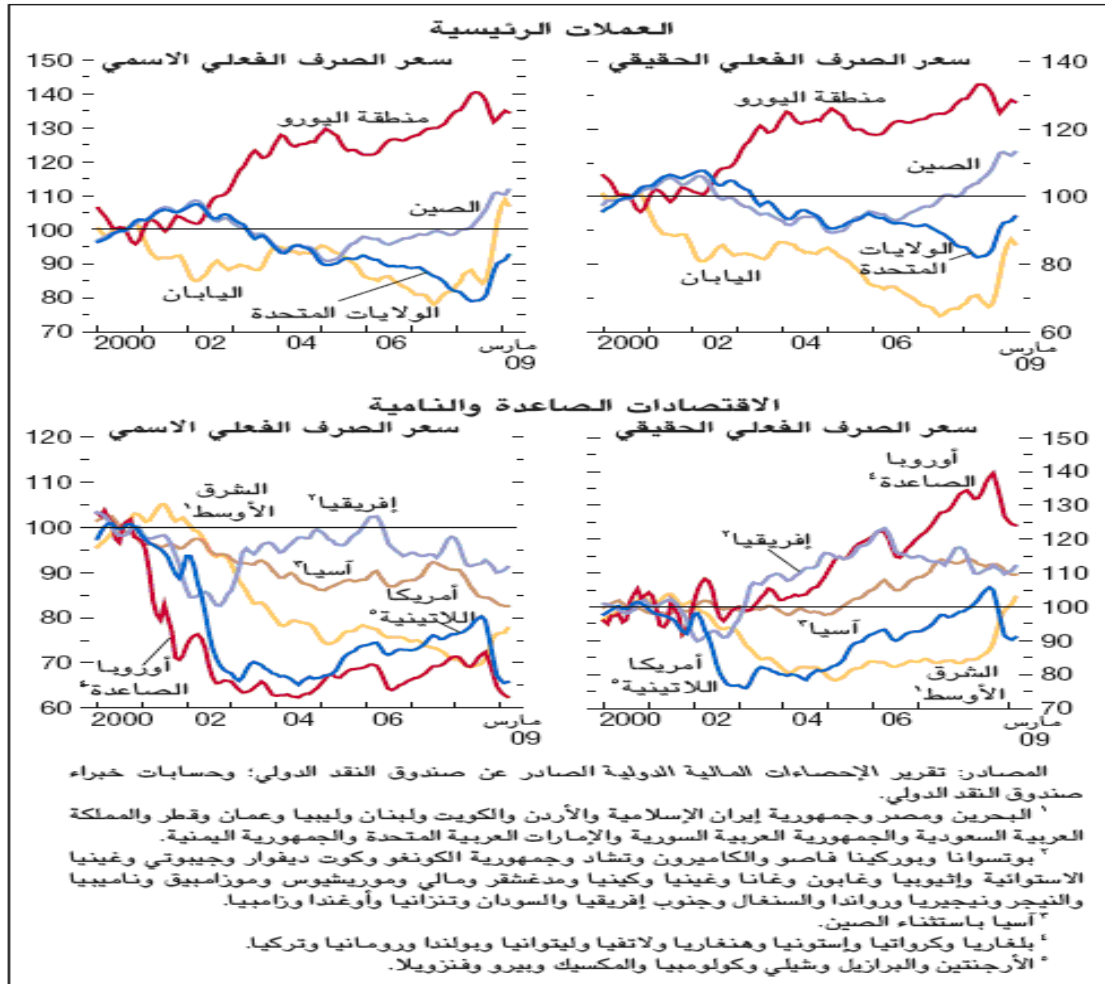


وبالتوازي مع الهبوط السريع في النشاط الاقتصادي العالمي، حدث انحسار سريع في الضغوط التضخمية فهبطت أسعار السلع الأولية هبوطا حادا، مقارنة بالمستويات العالية التي سبق أن بلغتها في منتصف العام 2008، والتي أثر عليها سلبا تراجع الاحتمالات المنتظرة لدى الاقتصاديات الصاعدة، التي ساهمت بمعظم نمو الطلب في السنوات الأخيرة . وهنا أدى التباطؤ الاقتصادي إلى احتواء زيادات الأجور وتقليص هوامش الربح . ونتيجة لذلك، انخفض التضخم الكلي لاثني عشر شهرا في الاقتصاديات المتقدمة في شهر فيفري 2009 إلى أدنى من 1 (% كمعدل محسوب على أساس 12 شهرا)، رغم أن التضخم الأساسي ظل في النطاق الواقع بين 1.5% و 2% باستثناء اليابان . كما سجل التضخم انخفاضا ملحوظا أيضا في الاقتصاديات الصاعدة، إلا أن تراجع أسعار الصرف أضعف الزخم الداعم لهذا الانخفاض في بعض الحالات .

كما أن هناك أثر جانبي للأزمة المالية ، هو التوجه إلى الاستثمارات الآمنة - لديها أسواق للأوراق المالية الحكومية تتمتع بأعلى درجات الأمان والسيولة - ، فأدت حالة الهروب إلى الاستثمارات الآمن منذ شهر سبتمبر 2008 إلى ارتفاع كبير في أسعار الصرف الحقيقية للعملة العالمية الرئيسية ، وقد حدث أيضا ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية لليوان الصيني وغيره من العملات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولار الأمريكي ، كما حدث هبوط كبير في قيم عملات بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية الأخرى ، وذلك

بسبب حدوث تحول في مسار تدفقات الحساب الجاري الخاص رغم التدخل الرسمي - استخدام الاحتياطات الدولية لدعمها - (لاحظ الشكل البياني 11). وللإشارة انخفاض صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية ، إلى 707 مليار دولار في عام 2008 ، انخفاضا حادا من ذروة بلغت 1.2 تريليون دولار في عام 2007²⁵ .

الشكل البياني 11 : تقلبات أسعار الصرف



2. الاقتصاد الجزائري وتحديات الأزمة المالية

تأتي الأزمة الراهنة عقب صدمة عالمية رئيسية من ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية ، فرضت عبئا اقتصاديا ثقيلًا على العديد من البلدان ، وزيادة كبيرة في معدلات الفقر والضعف. أوجدت تحديات اقتصادية هامة بالنسبة لطبيعة وفعالية خيارات السياسات المتاحة لحكومات البلدان النامية، والتركيز على التخفيف من الآثار السلبية المحتملة للأزمة على أولئك الذين يعيشون على هامش²⁶ . حيث يتوقع البنك الدولي في تقرير " الأفاق الاقتصادية العالمية 2009"²⁷ ، أن ينخفض معدل النمو في البلدان النامية من نسبة 7.9 % في عام 2007 إلى 4.5% في عام 2009. وسيكون معدل النمو في البلدان الغنية في العام المقبل على الأرجح سلبياً.

ومع تضيق أوضاع الائتمان وانخفاض مستوى تقبل المخاطر، من المرجح أن يتقلص نمو الاستثمارات في بلدان العالم النامية من 13 % في عام 2007 إلى 3.5 % في عام 2009، وهي نسبة كبيرة للغاية بالنظر إلى أن ثلث نمو إجمالي الناتج المحلي يُعزى إليها. تقلص حجم التجارة العالمية بنسبة 2.1 % في عام 2009

، وهي المرة الأولى منذ عام 1982 . وستتأثر جميع بلدان العالم من جراء انخفاض حجم الصادرات، مما يعكس ليس فقط التباطؤ الحاد في الطلب العالمي، ولكن أيضاً انخفاض توافر ائتمانات التصدير.

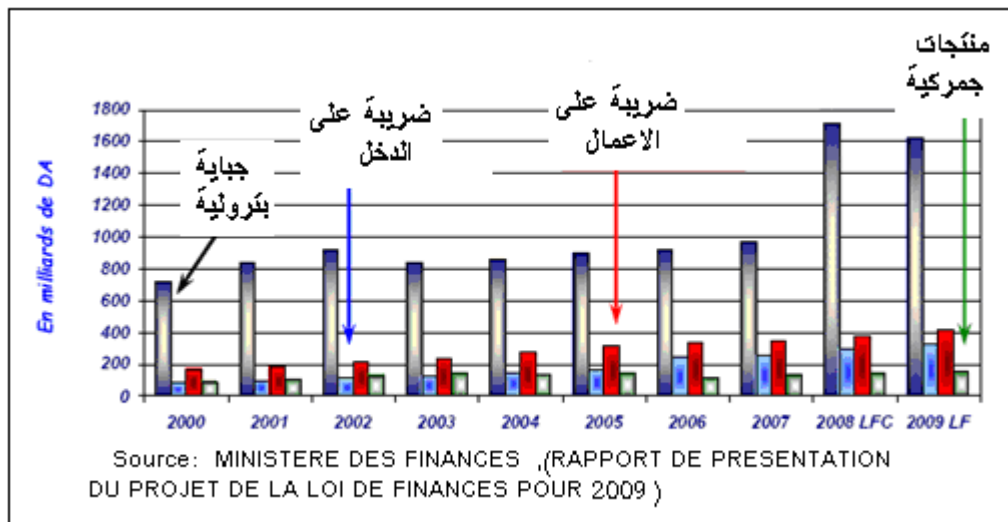
وبخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فان التقرير يشير إلى أنها شهدت أداءً جيداً في عام 2008 ، حيث لم يطرأ أي تغيير على معدل النمو البالغ 5.8 % ، إلا أن الأرقام الإجمالية تخفي في ثناياها تقلبات كبيرة في أوضاع التجارة والحساب الجاري ، ومتطلبات التمويل الخارجي. فتناقص إيرادات الدول المصدرة للنفط في عام 2009 ، ومن المتوقع أن يكون معدل النمو في المنطقة في حدود 3.9% في عام 2009.

الآن .. لتشخيص تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري ، يمكننا القول بأن أثارها تتحدد شأنها في ذلك شأن الدول النامية و بالأخص النفطية منها ، بدرجة وكيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي ، حسب القنوات المالية و التجارية في الناقل للأزمة ، ومن بينها : حجم التراجع الحاصل في سعر برميل البترول و في قيمة عملات احتياطات الصرف ، حجم التقلبات الحاصل في معدلات الفائدة على الذمم و الديون الخارجة ، أسعار السلع والخدمات المستوردة، وأخيراً أشكال توظيف و استثمار احتياطي الصرف من العملة الأجنبية .

كثيرة هي التصريحات الرسمية ، والتي مضمونها ، أن ليس للجزائر علاقات مع الأسواق المالية العالمية ، ما يجعلها بمنأى عن الأزمة المالية الدولية. وهذا صحيح على المدى القصير ، فالمنظومة المالية الجزائرية ليست معرضة للإفلاس و لا للتعثر المالي الائتماني في أدائها ، بسبب ضعف أو انعدام اندماجها في النظام المالي الرأسمالي العالمي ، لا لسبب آخر . إلا أن الأمور لا يجب أن تحصر في جانبها المالي فحسب ، بل يجب أن تأخذ في إطار اقتصادي كلي .

نعلم أن اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، يتم أساساً من خلال قطاع المحروقات ، وأن جانب الإيرادات من الميزانية العمومية يرتبط بشكل مباشر كذلك بهذا القطاع ، وكما هو موضح في الشكل البياني أدناه تساهم الجباية البترولية بما أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات .

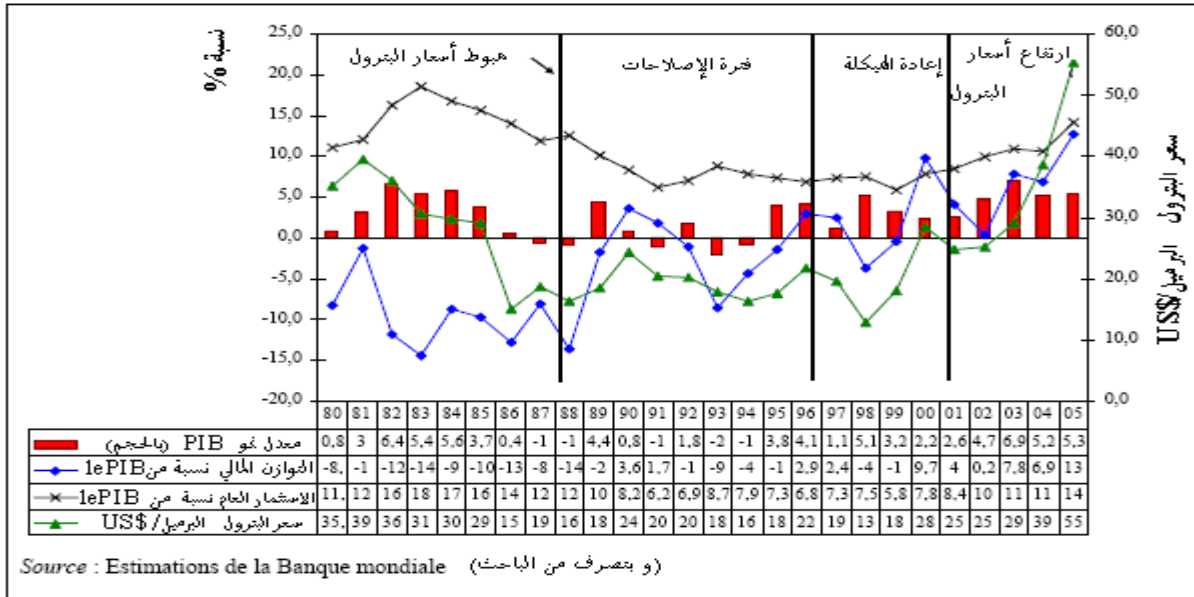
الشكل البياني 12: قيمة المكونات الرئيسية لإيرادات الميزانية



لا شك أن يكون لهذا تأثير على النمو الاقتصادي ، وتوازن الميزانية العمومية ، وعلى طبيعة وحجم السياسة الاقتصادية التي تضعها الدولة ، و الشكل البياني أدناه يبين بوضوح تبعية السياسة الاقتصادية، و النمو الاقتصادي ، وارتباط التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري تبعا للتقلبات الحاصلة في سعر برميل البترول

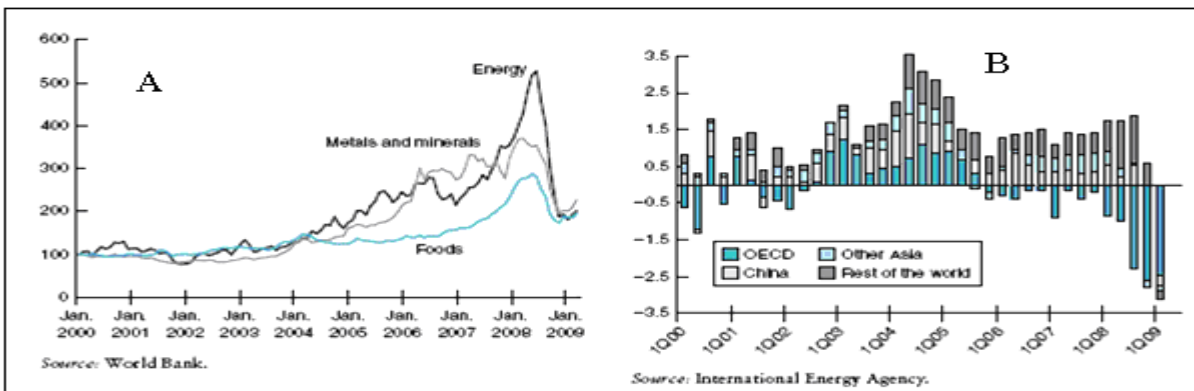
، طالما أنها مرتبطة بمورد لا تتحكم فيه ، بل يخضع لتقلبات مستمرة بفعل المضاربة و التغيرات الخاصة في الطلب العالمي .

الشكل البياني 13 : التطورات الاقتصادية الكلية تبعا لتقلبات سعر البترول للفترة 1980-2005²⁸



تشكل الصادرات النفطية 98 % من إجمالي الصادرات ، أما الصادرات خارج المحروقات فتناضل للوصول إلى 1 مليار دولار ما يمثل 2 % فقط من إجمالي الصادرات ، 50 % من هذه الأخيرة نفايات حديدية وغير حديدية .²⁹ وللإشارة بلغت قيمة الصادرات 79.2 مليار دولار عام 2008 ، مقابل 60.1 مليار دولار سنة 2007 - زيادة بـ 31.8 % - ،³⁰ و خلال الثلاثي الأول لسنة 2009 قدرت قيمة الصادرات بـ 10.74 مليار دولار، في حين بلغت 18.54 مليار دولار لنفس الفترة من عام 2008 ، ما يعني تراجع بـ 42.07 % .³¹ وهذا كان نتيجة التراجع الذي عرفه سعر برميل البترول، مستجيباً لتراجع الطلب العالمي على الطاقة . بحيث نجد خلال الفترة بين أوائل عام 2003 ومنتصف عام 2008، ارتفعت أسعار النفط بنسبة 320 % بالقيمة الدولارية ليلغ 149 دولار للبرميل (كما ارتفعت الأسعار التجارية الدولية للسلع الغذائية بنسبة 138 %) ، غير أن فترة الانتعاش التي طال أمدها قد بلغت محطتها الأخيرة ، وانخفض سعر برميل البترول إلى أقل من 34 دولار بتاريخ 20 ديسمبر 2008 . (انظر الشكل البياني 14)

الشكل البياني 14 : A: تطورات مؤشر الأسعار ، B: نسب تغيرات حجم الطلب على الطاقة



و في المقابل بلغت فاتورة الاستيراد 39.4 مليار دولار ، بعد أن كانت 27.6 مليار دولار عام 2007، بمعنى زيادة قدرها 11.5 مليار دولار، أين بلغت مشتريات المواد الغذائية 7.6 مليار دولار عام 2008، مقابل 4.9 مليار دولار عام 2007 (زيادة بـ 55.7%) ، أما مشتريات القمح فتجاوزت 3.6 مليار دولار عام 2008 ،مقابل 1.97 مليار دولار عام 2007 ، كما بلغت واردات الحليب 1.29 مليار دولار مقابل 1.06 مليار دولار عام 2007 و الأدوية 1.8 مليار دولار .

زيادة في حجم الواردات أكبر من الصادرات ، كان نتيجته تراجع في معدل تغطية الصادرات للواردات من 218% عام 2007 إلى معدل تغطية 201% عام 2008 . وهنا إشارة مهمة ، أن المورد الأول للجزائر هي دول منطقة اليورو ، في حين لا تمثل الواردات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلا نسبة في حدود 7% ، و الصين نسبة في حدود 8% . بمعنى أن تراجع قيمة الدولار سيكون له تأثير بالغ الأهمية ، طالما أن ما تقبضه الجزائر على صادراتها يكون بالدولار ، وما تدفعه مقابل وارداتها لن يكون بالضرورة بالدولار . ومن جانب آخر وأمام تراجع قيمة الدولار الأمريكي ، نطرح السؤال التالي : كم هي حجم الخسارة التي يتكبدها احتياطات الصرف الأجنبية ، و البالغة إلى غاية أوت 2009 حوالي 144.3 مليار دولار أمريكي - أمام غموض عن كيفية وطبيعة توظيفها بالبنوك والمؤسسات المالية الغربية - ؟

أما بخصوص الديون الخارجية ، فإن التسديد المسبق الذي قامت به الدولة - وتخفيضها إلى 4.9 مليار دولار في أواخر عام 2008 - ، سمح بتجنب مخاطرة قروض بأسعار فائدة مرتفعة ، بسبب تقييد الائتمان على الصعيد العالمي ، وهي نقطة ايجابية تحسب للاقتصاد الجزائري .

إلا أننا نقول وبدون موارد ، رغم الجهود المبذولة و النفقات الهائلة ، المتعلقة ببرامج تنموية على طول الفترة 2001-2009 ، و التي حددت أهدافها الأساسية بـ : مكافحة الفقر ،توفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الجزائري.³² ثم برنامج خماسي للفترة 2009/2013 للتجديد الريفي . لم يتم التخلص بعد من التبعية ، و ضلت الجزائر تستورد كل شيء تقريبا ، وكلها مدفوعة طبعاً من الإنفاق العام عن طريق المواد النفطية .

وبالتالي تكون الضرورة ملحة لتفعيل أكبر للإمكانيات المتاحة ، سواء المادية منها أو البشرية في تحقيق أهداف برامج التنمية المسطرة من طرف الدولة ،على أن تتم المراجعة وفقا لإستراتيجية ذات بعد طويل الأجل لتحقيق تنمية ذاتية لا تركز على التبعية ، وبدون البرامج والحلول الاقتصادية والاجتماعية الظرفية . والحق أن التحدي الأساسي الذي يواجه الجزائر ، يتعلق بالخروج من أسر التخلف و التبعية و الانطلاق على طريق التنمية السوية ، بتطوير أساليب الإنتاج السائد ، و الرقية بعلاقات الإنتاج ، ومن ثم تصحيح مجمل الاختلالات الهيكلية ، أما مسألة الأزمة المالية العالمية فلا تعدو أن تكون درسا لنا . ومن الطبيعي أن يكون لها تأثير على الاقتصاد الجزائري ، طالما أننا نعيش كلنا في عالم واحد ، إلا أن درجة التأثير تكون شدتها بحجم شدة التخلف الاقتصادي و التبعية لا غير .

خاتمة

الأزمة المالية الراهنة ، بدون أي شك أزمة كبيرة ، ستؤدي إلى ركود الاقتصادي عالمي و بأس الاجتماعي وان تفاوتت درجته بين الدول المتقدمة و النامية و الفقيرة و الغنية .وسيكون بعده الانتعاش، ثم الازدهار والتوسع ، ثم كساد وركود ، أزمة ليست الأولى و لن تكون الأخيرة ضمن مسلسل أزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي . إن توالي الأزمات على النظام الرأسمالي يضعف الثقة في الرأسمالية ولا يقويها ، ويقدم أدلة قوية على أن علاج فيروس أزمات الرأسمالية على نحو يحول دون تجدد هذه الأزمات هو أمر غير ممكن في الإطار الرأسمالي ، ولن يكون أيضا بالتحول إلى النظام النقيض للرأسمالية (النظام الاشتراكي) . وعليه نجد أنفسنا كشعوب بلدان تعاني التخلف الاقتصادي و الاجتماعي ، أن نتخلص من عقدة التخلف، وتسليمنا المسبق بأن ليس هناك للاحتماد في اكتشاف طريق ثالث ، سوى مجرد المراجعة لوظيفة المال في الاقتصاد ، بلونيه الرأسمالي و الماركسي، بل النهوض بالاقتصاد بتحقيق التنمية المستقلة ، تنمية معتمد على الذات ، تسطر إستراتيجيتها ، وتحدد أهدافها ، وتضع خطتها عقول من بيننا ، تأخذ في الاعتبار الضرورات الداخلية و الضرورات الخارجية ، و تراعي في ذلك ظروفنا وتطلعاتنا الاقتصادية و الاجتماعية.

هوامش و مراجع

- ¹ : إبراهيم العيسوي ، اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية : قناة طبيعة الأزمة ، بحث ورد ضمن : المؤتمر الدولي " القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف " 23-25 مارس 2009 ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية . ص 3 .
- ² : فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، العدد:147، مارس 1990 ، ص 349
- ³ : جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر - ، ترجمة : احمد فؤاد بلبع ، مراجعة : إسماعيل صبري عبد الله ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت ، العدد : 261 ، مارس سبتمبر 2000 ، ص ص : 209 ، 211 .
- ⁴ : رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة - ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، العدد : 147، مارس 1990 ، ص 326
- ⁵ : رمزي زكي ، نفسه ، ص 325
- ⁶ : رمزي زكي ، نفسه ، ص 339
- ⁷ : A special report on the future of finance ; **Greed—and fear** ; online at : **the economist** , Jan 22nd 2009, online at : http://www.economist.com/specialreports/displayStory.cfm?story_id=12957709
- ⁸ : إبراهيم العيسوي ، سبق ذكره ، ص 3
- ⁹ : تعرف **نوبات الضغط المالي** : باعتبارها قيم متطرفة لمتغير مركب - مؤشر الضغوط المالية- الذي يتم إنشاؤه باستخدام مؤشرات قائمة على السوق في الوقت الحقيقي وذات درجة عالية من التواتر ، ويتم إن شاء مؤشر الضغوط المالية لكل بلد كمتوسط المؤشرات التالية: ثلاثة متغيرات مرتبطة بالبنوك :معامل بيتا لأسهم القطاع المصرفي؛ والفرق بين أسعار الفائدة على القروض بين البنوك والعائد على أذون الخزانة قصيرة الأجل - والمعروف بفرق **تيد TED** - الذي يقيس العلاوة على أسعار الفائدة التي تقرضها البنوك على بعضها البعض على أذون الخزانة؛ وميل منحني العائد؛ و ثلاثة متغيرات مرتبطة بأسواق الأسهم: فروق العائد على سندات الشركات؛ وعائدات أسواق الأسهم؛ و درجة تقلب عائدات الأسهم مع تغير الوقت؛ و متغير واحد مرتبط بالصراف الأجنبي: درجة تقلب سعر الصرف الفعلي مع تغير الوقت.

¹⁰ : شملت العينة المختارة البلدان التالية : أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا و ألمانيا و إيطاليا واليابان وهولندا والنرويج و إسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

¹¹ : للتفصيل أكثر حول كيفية إنشاء مؤشر الضغوط المالية ، نوبات الضغط المالي : **صندوق النقد الدولي** ، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية (أكتوبر 2008) ، آفاق الاقتصاد العالمي : الضغط المالي و الهبوط الاقتصادي و التعافي .

¹² : **the economist** ; Greed—and fear ; op . cit

¹³ : **صندوق النقد الدولي** ، " مجلة التمويل و التنمية " - وجهها العولمة المالية - ، مارس 2007 ، المجلد 44 ، العدد 1 ، ص 14 ، 15

¹⁴ : البلدان المصدرة للنفط هي: الجزائر و أنغولا و أذربيجان والبحرين وجمهورية الكونغو و إكوادور و غينيا الاستوائية و غابون و جمهورية إيران الاسلامية و كازاخستان و الكويت و ليبيا و نيجيريا و النرويج و عمان و قطر و روسيا و المملكة العربية السعودية و الجمهورية العربية السورية و تركمانستان و الإمارات العربية المتحدة و جمهورية فنزويلا البوليفارية و الجمهورية اليمنية.

راجع : **صندوق النقد الدولي** ، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية (أكتوبر 2008) ، آفاق الاقتصاد العالمي : الضغط المالي و الهبوط الاقتصادي و التعافي ، ص 200 .

¹⁵ : لمزيد من الوضوح حول هذه المفارقة ، انظر :

اسوار براساد، راغورام راجان، ارفيند سويراماتيان *Eswar Prasad, Raghuram Rajan, and Arvind Subramanian* ، مفارقة رأس المال ، صندوق النقد الدولي ، " مجلة التمويل و التنمية " - وجهها العولمة المالية - ، مارس 2007 ، المجلد

44، العدد 1

¹⁶ : **خور هوى اى ، وكى روى زيونخ Khor Hoe Ee and Kee Rui Xiong** ، آسيا منظر عن أزمة الرهون دون الممتاز ، **صندوق النقد الدولي** ، " مجلة التمويل و التنمية " ، يونيو 2008 ، ص : 19 ، 20

¹⁷ : علاوة على ذلك، رغم تشديد السياسة النقدية بدءاً من عام 2003 ، فقد قيل أن ذلك التشديد لم يكن كافياً لتنفيذ سياسة "السير ضد اتجاه الريح" ، نظراً لتدفق الائتمان في قطاع المساكن، وارتفاع أسعار المساكن إلى مستويات أبعد ما تكون عن مواكبة الأساسيات الاقتصادية .

انظر : **صندوق النقد الدولي** ، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية (أكتوبر 2008) ، آفاق الاقتصاد العالمي : الضغط المالي و الهبوط الاقتصادي و التعافي ، ص 22 .

¹⁸ : **وشاح رزاق ، الأزمة المالية الحالية** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص : 20

¹⁹ : **صندوق النقد الدولي** ، نفسه ، ص : 10

²⁰ : **Alasrag Hussien**, Impact of The global financial crisis on the Egyptian economy , *Online at MPRA Paper No. 12604, posted 08. January 2009, http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12604/*

²¹ : **ابراهيم العيسوي** ، سبق ذكره ، ص 4

²² : **How Will Globalization Impact South Asia's Economic Recovery?**, *The world bank, online at http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/SOUTHASIAEXT/0,,contentMDK:22256125~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:223547,00.html*

²³ : **ابراهيم العيسوي** ، سبق ذكره ، ص 13

²⁴ : **صندوق النقد الدولي** "دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية" ، آفاق الاقتصاد العالمي : الأزمة و التعافي ، افريل 2009 .

Online at :<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2009/01/pdf/texta.pdf>

²⁵ **SEOUL, Korea**, Global Economic Turmoil Having Dramatic Effects on Capital Flows to Developing Countries, (, June 22, 2009) at :
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22216950~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html>

²⁶: لمزيد إيضاح :

The World bank ,*GLOBAL FINANCIAL CRISIS AND IMPLICATIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES*, (November 8, 2008) , online at :

<http://www.worldbank.org/financialcrisis/pdf/G20FinBackgroundpaper.pdf>

²⁷ : **the world bank**, **Global Development Finance- Charting a Global Recovery – 2009**

²⁸ : Document de la Banque mondiale, Rapport N° 36270 – DZ ,République Algérienne Démocratique et Populaire , **A la recherche d'un investissement public de qualité** ,Une Revue des dépenses publiques, Le 15 août 2007 .

²⁹ : **Abderrahmane MEBOUL** , *crise financière internationale et impact sur l'économie algérienne* (03 Décembre 2008) , http://www.alterinfo.net/crise-financiere-internationale-et-impact-sur-l-economie-algerienne_a26682.html

³⁰ : **MINISTERE DES FINANCES - DIRECTION GENERALE DES DOUANES** , *STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L' ALGERIE* ; Période : Année 2008 .
<http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/rapp08.pdf>

³¹ : **MINISTERE DES FINANCES - DIRECTION GENERALE DES DOUANES** , *TABLEAU DE BORD DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE* , (Période : Premier trimestre 2009)
<http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/rapp09.pdf>

³² : للاطلاع اكثر على مضمون البرامج ، يرجع الى : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير حول:الظرف

الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون نوفمبر 2001 .